

Distr.
GENERAL

E/CN.9/1998/6
2 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الحادية والثلاثون

٢٣-٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تدفقات الموارد المالية في مجال المساعدة الدولية في ميدان السكان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لطلب لجنة السكان والتنمية في دورتها الثامنة والعشرين تقديم تقرير سنوي عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد أعد التقرير وفقاً لقراري الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ و ١٢٤/٥٠، اللذين طلبت الجمعية فيهما إعداد تقارير دورية بشأن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل. كما يستجيب التقرير لاقتراحات قدمت في الدورة التاسعة والعشرين للجنة بشأن الحاجة إلى الإبلاغ الشامل عن التدفقات المالية.

وتشير التقديرات الأولية لتدفق الموارد في عام ١٩٩٦ إلى أن ما أنفق على الأنشطة السكانية المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل، من المساعدة الدولية، تجاوز ١,٨ بليون دولار، بانخفاض طفيف بالمقارنة بعام ١٩٩٥. وقدرت التدفقات من الموارد المحلية في عام ١٩٩٦ بما يقرب من ٨ بلايين دولار (مصدرها الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص)، وبذلك يصل المجموع الأولي العالمي للنفقات والمخصصات المتعلقة بالسكان في عام ١٩٩٦ إلى ما يقرب من ١٠ بلايين دولار.

وقد كانت مستويات دعم المانحين لتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مختلفة في عام ١٩٩٦: فقد أبدت بلدان مانحة متعددة مزيداً من الالتزام، بينما ظلت المساعدة الدولية في حالة ركود أو انخفضت في عام ١٩٩٦ لدى بعض المانحين الآخرين. ومع ذلك، فقد أولت عدة بلدان مانحة بوجه عام، أولوية متزايدة لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من حيث مساهمتها في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للسكان. وتفيد المؤشرات الأولية لعام ١٩٩٧ بأن حركة أسعار الصرف غير الموازية قد تؤدي إلى مزيد من الكساد في المساعدة الدولية المعرب عنها بالدولار في عام ١٩٩٧.

وتتضمن التقديرات الأولية التي تبلغ ٨ بلايين دولار والتي جمعت محلياً للأنشطة السكانية مخصصات كبيرة الحجم لبلدان نامية كبيرة تولي البرامج السكانية أهمية قصوى. وعلى العكس من ذلك، لم تتمكن معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، علاوة على بعض البلدان النامية في مناطق أخرى، إلا من تعبئة جزء صغير من الموارد المالية التي تحتاج إليها لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ويشرح هذا التقرير أيضاً كيف يجري حالياً توسيع نطاق المعلومات عن التدفقات الدولية والمحلية على السواء وتنظيمها بصورة منهجية من خلال اتفاق تعاوني بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسة بحث دولية غير حكومية. وقد أنشأ هذا التعاون قاعدة معلومات عن تدفق الموارد ستشكل، تدريجياً، أداة قيمة لرصد الجانب المتعلق بالتدفق المالي العالمي لتنفيذ برنامج العمل.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤	أولا - مقدمة ١-٣
٦	ثانيا - المساعدة الخارجية في ميدان السكان ٤-٢٧
٦	ألف - الاتجاهات السائدة في مجال المساعدة المقدمة من البلدان المانحة ٧-١٧
١٤	باء - الاتجاهات السائدة في مجال المساعدة المتعددة الأطراف بالمنح .. ١٨-١٩
١٥	جيم - الاتجاهات السائدة في مجال المساعدة المتعددة الأطراف بالقروض ٢٠-٢٤
١٦	دال - الاتجاهات في المساعدة الخاصة ٢٥
١٦	هاء - أوجه الإنفاق حسب قناة المساعدة والمنطقة الجغرافية ٢٦-٢٧
٢٠	ثالثا - الموارد المالية المحلية المخصصة للسكان ٢٨-٣٨
٢٠	ألف - تقدير إجمالي تدفقات الموارد المحلية (من الحكومات والمنظمات غير الحكومية) ٣٠
٢١	باء - نفقات الحكومات والمنظمات غير الحكومية حسب النصيب الفردي ٣١
٢٢	جيم - الإيرادات من المنظمات غير الحكومية الوطنية ٣٢-٣٤
٢٣	دال - اندونيسيا: دراسة حالة إفرادية ٣٥-٣٨
٢٤	رابعا - حشد الموارد والاحتياجات من الموارد لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ٣٩-٥٠
٢٥	ألف - مبادرات بشأن تدفقات الموارد ٤٧-٤٨
٢٦	باء - زيادة تحليل الاحتياجات من الموارد ٤٩-٥٠
٢٧	خامسا - نظام جمع البيانات عن تدفقات الموارد المالية ٥١-٥٦
٢٨	سادسا - الاستنتاجات ٥٧-٦١

أولا - مقدمة

١ - أعد صندوق الأمم المتحدة للسكان هذا التقرير استجابة لطلب مقدم في الدورة الثامنة والعشرين للجنة السكان والتنمية^(١) بإعداد تقرير سنوي عن تدفق الموارد المالية وآليات التمويل لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٢). وهذا التقرير، الذي يعد جزءاً من برنامج عمل لجنة السكان والتنمية، قد أعد أيضاً عملاً بقراري الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ و ١٢٤/٥٠ اللذين طلبت الجمعية فيهما إعداد تقارير دورية عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل.

٢ - ويستعرض هذا التقرير (أ) تدفق الموارد المالية من المساعدة الخارجية المخصصة للأنشطة السكانية لعام ١٩٩٥، ولعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ بصورة مؤقتة حال توافرها، و (ب) التدفقات المحلية لعام ١٩٩٦. ويستند التقرير إلى بيانات جمعت من خلال مشروع تعاوني جديد بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات، وهو منظمة غير حكومية معترف بها دولياً في مجال البحوث السكانية. ونظراً للتاريخ المبكر المحدد لإعداد هذا التقرير، فإن البيانات غير كاملة، خاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية، ومن ثم فإن النتائج المتعلقة بعام ١٩٩٦ أولية.

٣ - إن التدفقات المالية المحددة التي يرد تحليلها في هذا التقرير هي تدفقات الموارد - الدولية والمحلية على السواء - المخصصة لأنشطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية "مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف" (انظر الفقرة ١٣ - ١٤ من برنامج العمل) التي تتألف من أربعة مكونات رئيسية هي: خدمات تنظيم الأسرة؛ الخدمات الأساسية للصحة الإنجابية؛ أنشطة الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وتحليل البحوث الأساسية والبيانات والسياسات الإنمائية والسكانية. ومن المقدر في برنامج العمل أن تبلغ تكلفة مجموعة التدابير السكانية هذه زهاء ١٧ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠. أما الأهداف الهامة الأخرى للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية مثل شمول التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، وبقاء الطفل فلم تحسب تكلفتها على وجه التحديد في برنامج العمل ولم يتم تناولها هنا. ومن المقدر، بصورة مؤقتة، أن تقدم البلدان نفسها ما يصل إلى ثلثي تكاليف مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف، بينما يأتي الثلث الباقي وقدره (٥,٧ ملايين دولار) من المساعدة الخارجية.

الشكل الأول - الاتجاهات السائدة في مجال المساعدة السكانية، ١٩٩٠-١٩٩٦

بملايين الدولارات الأمريكية

ملحوظة: أرقام ١٩٩٦ مؤقتة.

ثانيا - المساعدة الخارجية في ميدان السكان

٤ - خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٥، كانت التدفقات المالية الدولية في ازدياد بصفة عامة. وفيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ سجلت زيادة هامة قدرها ٢٥ في المائة، تجلت فيها نتائج عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واعتزام كثير من الحكومات والمنظمات زيادة التزاماتها بتقديم مساعدة مالية لأنشطة البرامج السكانية. وقد زادت المساعدة الدولية في ميدان السكان بنسبة ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٥، ووصلت إلى مستوى يزيد عن ٢ بليون دولار، أسهمت فيها البلدان المتقدمة النمو بما يقرب من ١,٤ بليون دولار، وقدمت المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف (من غير صندوق الأمم المتحدة للسكان) ١١١ مليون دولار، وقدمت مصادر من القطاع الخاص ٨٥ مليون دولار، بينما قدمت المصارف الإنمائية (وعلى رأسها البنك الدولي) ٤٦٦ مليون دولار في شكل قروض متعددة السنوات.

٥ - وتبين التقييمات الأولية المستندة إلى الردود على الاستبيانات المتعلقة بتدفقات الموارد في عام ١٩٩٦ أن المساعدة الدولية الإجمالية في ميدان السكان انخفضت إلى حد ما عن مستويات عام ١٩٩٥ (انظر الشكل الأول). إلا أن بيانات عام ١٩٩٦ ما زالت بيانات أولية حتى الآن، وقابلة للتغيير؛ وبصورة خاصة، فإن بيانات ١٩٩٦ المتعلقة ببعض البلدان المانحة هي بيانات تقديرية، وليست أرقاماً نهائية بسبب التأخير في الإبلاغ^{(٣)(٤)}. وإذا ما توافرت أي معلومات جديدة، فإنه سيجري إحاطة اللجنة علماً بها بصورة غير رسمية.

٦ - وتقدر المساعدة الخارجية الكلية في عام ١٩٩٦ بما يقرب من ١,٨ بليون دولار، أي بانخفاض نسبته ٩ في المائة عن مجموع عام ١٩٩٥؛ ومن هذا المجموع لعام ١٩٩٦، أسهمت البلدان المانحة، مباشرة، بـ ١,٢ بليون دولار والمصارف الإنمائية بـ ٥١٨ مليون دولار، بينما زادت مؤسسات القطاع الخاص مساعداتها في عام ١٩٩٦ إلى ١٤٠ مليون دولار.

ألف - الاتجاهات السائدة في مجال المساعدة المقدمة من البلدان المانحة

٧ - تشكل المنح المباشرة المقدمة من البلدان المانحة الجزء الأكبر من المساعدة الدولية الكلية في ميدان السكان. وقد ارتفعت المساعدات الثنائية من ٦٦٩ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى زهاء ١,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٥. كما زادت المنح المباشرة المقدمة من البلدان المانحة بنسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٥ على مجموع المنح المقدمة في عام ١٩٩٤ التي بلغت ٩٧٧ مليون دولار.

٨ - وتبين المؤشرات الأولية حدوث انخفاض طفيف في الاعتمادات الأولية المقدمة من البلدان المانحة في عام ١٩٩٦ محسوبة بدولارات الولايات المتحدة، على الرغم من أن بلدانا متعددة إما زادت من إنفاقها في ميدان السكان في عام ١٩٩٦ أو أنها على الأقل حافظت على مستويات عام ١٩٩٥ (انظر الشكل الثاني). وهناك ستة بلدان على الأقل (بما فيها الاتحاد الأوروبي) زادت تمويلها في عام ١٩٩٦ عما كان عليه في السنة السابقة، بينما خفضت سبعة بلدان مساعداتها. وجاءت أكبر زيادة على الإطلاق في المساعدة المتعلقة بالسكان من هولندا، والسويد، والدانمرك، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأستراليا. أما أكبر زيادة نسبيا بالمقارنة مع أرقام ١٩٩٥ (من حيث النسبة المئوية) فهي الزيادة المقدمة من الاتحاد الأوروبي، والسويد وهولندا، والدانمرك، (انظر الفرع رابعا أدناه للحصول على مزيد من المعلومات عن مبادرات الاتحاد الأوروبي).

الشكل الثاني - المساعدة السكانية الثنائية، ١٩٩٥ و ١٩٩٦، بلدان مختارة

بملايين الدولارات الأمريكية

الاتحاد
الأوروبي
سويسرا
فنلندا
استراليا
كندا
النرويج
الدانمرك
السويد
المملكة
هولندا
ذالمتحدة

ملحوظة: أرقام ١٩٩٦ مؤقتة.

٩ - ومما يؤسف له أن المساعدات المقدمة من بعض البلدان المانحة الأخرى قد انخفضت في عام ١٩٩٦. وقد سجل أكبر انخفاض في المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان مجموع مساعداتها المؤقتة (وغير الكاملة) لعام ١٩٩٦ بمبلغ ٤٦٣ مليون دولار، أي بانخفاض يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار عن عام ١٩٩٥^(٤). ومع ذلك، فقد ظلت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ تحتفظ بالمركز الأول، بالقيمة المطلقة وبالنسبة المئوية من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للسكان (٥,١ في المائة). كما انخفضت المساعدة الخارجية المقدمة من أيرلندا، وإيطاليا، وفنلندا، وكندا، والنمسا من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦^(٥).

الشكل الثالث - أسعار الصرف، ١٩٩٤ و ١٩٩٦

ملحوظة: مؤشر العملة المحلية لدولار الولايات المتحدة باعتبار ١٩٩٤ = ١٠٠.

أسعار الصرف

١٠ - لما كان دولار الولايات المتحدة هو العملة القياسية لتقصي التدفقات العالمية من الموارد، فقد درست آثار تقلبات العملة والاتجاهات غير المواتية في أسعار الصرف. ويبين الشكل الثالث البلدان المانحة السبعة التي تعرضت لأكبر التقلبات في أسعار الصرف على مدى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦؛ وهناك بلدان أخرى، لا تظهر في الشكل، تعرضت لتقلبات أصغر حجماً، إذ كانت تقل عن نقطتين مئويتين. إلا أن تقلبات أسعار الصرف، ما هو واضح، لا يمكن أن تكون مسؤولة عن الانخفاض العام في المساعدات. وهناك بلدان اثنان فقط (سويسرا واليابان) شهدا انخفاضاً كبيراً لقيمة عملتهما مقابل الدولار، وهو انخفاض قابل وتجاوزه ارتفاع سعر صرف عملات أخرى عديدة مقابل الدولار، وهو انخفاض قابل وتجاوزه ارتفاع سعر صرف عملات أخرى عديدة مقابل الدولار على مدى الفترة ذاتها. وعلى العموم، فلو أن أسعار صرف عام ١٩٩٤ (أو ١٩٩٥) كانت هي السائدة في عام ١٩٩٦، لكنت مساعدات المانحين في ميدان السكان في مستوى أدنى بقليل في عام ١٩٩٦ مما كانت عليه بالفعل.

مقارنة المساعدة الإنمائية الرسمية

١١ - سارت الاعتمادات الأساسية المقدمة من البلدان المانحة للمساعدة في ميدان السكان، كنسبة مئوية من المساعدة الإنمائية الرسمية، في اتجاه تصاعدي خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥، فقد ارتفعت من ١,٢١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢,٣٢ في المائة في عام ١٩٩٥. لكن هذا الاتجاه عكس في عام ١٩٩٦، عندما انخفضت الاعتمادات الأساسية التي خصصتها البلدان المانحة للمساعدة في ميدان السكان، كنسبة مئوية من المساعدة الإنمائية الرسمية، لتصل إلى ٢,١٠ في المائة. ويمكن تفسير هذا الانخفاض جزئياً باستبعاد الإنفاق على رعاية الأطفال والرضع في عام ١٩٩٦، لكنه يرجع أساساً إلى الانخفاض الكبير في المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة.

١٢ - تباينت فرادى الدول تبايناً كبيراً في النسب من المساعدة الإنمائية الرسمية التي أسهمت بها في المساعدة في ميدان السكان في عام ١٩٩٦. فعلى الرغم من الانخفاض العام في المساعدة المقدمة في ميدان السكان، ظهر اتجاه مشجع ملحوظ في بيانات عام ١٩٩٦ تمثل في تزايد عدد البلدان المانحة التي تخصص جانباً هاماً من مساعداتها الإنمائية الرسمية للأنشطة السكانية. فبينما خصصت خمسة بلدان مانحة فقط ٣ في المائة أو أكثر من مساعداتها الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٥ للسكان، وصلت ثمانية بلدان إلى هذا المستوى في عام ١٩٩٦ وهي - الولايات المتحدة، وفنلندا، والدانمرك، والنرويج، وهولندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا، والسويد - مما يؤذن بتحول محمود إلى منح أولوية أعلى للأنشطة السكانية على الرغم من الركود العام في المساهمات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

المقارنة بالنتائج القومي الإجمالي

١٣ - يمكن أيضاً قياس التزام بلد ما بتقديم المساعدة في مجال السكان بالصلة مع ناتجه القومي الإجمالي. ففي عام ١٩٩٠، ساهمت البلدان المانحة في المساعدة في ميدان السكان بمعدل ٤٣ دولاراً عن كل مليون دولار من الناتج القومي الإجمالي. وظل هذا الرقم متقلباً في السنوات العديدة الماضية، إذ ارتفع إلى ٦٢ دولاراً عام ١٩٩٥ لكنه انخفض بقدر هام في عام ١٩٩٦، حين ساهمت البلدان المانحة في المساعدة في ميدان السكان بـ ٥٣ دولاراً فقط عن كل مليون دولار من الناتج القومي الإجمالي. ويمكن أيضاً، بنسبة كبيرة، عزو ذلك الانخفاض إلى الانخفاض (المؤقت) للمساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة في مجال السكان في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٦.

١٤ - وقدمت عدة بلدان مساعدة في ميدان السكان تفوق كثيرا المتوسط كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي. وقد تصدرت الدانمرك القائمة في عام ١٩٩٦ لأول مرة إذ شاركت بمبلغ قدره ٣٧٠ دولارا عن كل مليون دولار من ناتجها القومي الإجمالي. كما قدمت النرويج وهولندا والسويد وفنلندا أيضا معدلات عالية من المساعدة في ميدان السكان بالارتباط مع نواتجها القومية الإجمالية.

الشكل الرابع (أ) - المساعدة المقدمة من المانحين إلى الموارد الأساسية

لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٥-١٩٩٧

(المقياس: صفر - ٦٠ مليون دولار)

بملايين دولارات الولايات المتحدة

ملحوظة: بيانات ١٩٩٧ مؤقتة.

المساهمات المقدمة من المانحين لصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٥ - تقدم البلدان المانحة أيضا مساهمات كبيرة في مجال المساعدة في ميدان السكان من خلال القناة المتعددة الأطراف. ويشكل صندوق الأمم المتحدة للسكان أكبر مصدر متعدد الأطراف للمساعدة في ميدان السكان. ويبين الشكل الرابع (أ) والشكل الرابع (ب) القيمة بالدولار لمساهمات اثني عشر بلدا مانحا أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة في مجال التنمية في الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بين عام ١٩٩٥ و ١٩٩٧^(١). ومن بين تلك البلدان، قدمت الولايات المتحدة أكبر زيادة محسوبة بالدولار للفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧ إذ بلغت ٢,٢٥ مليون دولار. ورفعت عدة بلدان مانحة أخرى، هي آيرلندا والبرتغال ولكسمبرغ ونيوزيلندا، مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧ محسوبة بعملتها الخاصة بالدولار. وزادت عدة بلدان مانحة أخرى، بما في ذلك فنلندا وسويسرا والنرويج وهولندا، من مساهماتها عام ١٩٩٧ على عام ١٩٩٦ إذا حُسبت بعملاتها الخاصة، غير أنه نظرا لتغيرات في أسعار الصرف في ذلك الوقت سُجلت هذه الزيادة، بوصفها انخفاضاً، محسوبة بالدولار. وأبقت السويد وفرنسا مساهماتهما عام ١٩٩٧ في نفس مستوى عام ١٩٩٦، غير أن هذه المساهمات، محسوبة بالدولار، انخفضت هي أيضا بسبب تقلبات أسعار الصرف.

الشكل الرابع (ب) - المساعدة المقدمة من المانحين إلى الموارد الأساسية

لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٧-١٩٩٥

(المقياس: صفر - ٢٠ مليون دولار)

بملايين دولارات الولايات المتحدة

بلدان أخرى^(١) كندا سويسرا فنلندا المملكة المتحدة السويد

ملحوظة: بيانات ١٩٩٧ غير متاحة.

(أ) استراليا، آيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، فرنسا، لكسمبرغ، النمسا، نيوزيلندا.

الشكل الرابع (ج) - المساعدة المقدمة من المانحين إلى الموارد الأساسية
لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٧-١٩٩٥
(بالعملة المحلية، ١٩٩٥ = ١٠٠)

أستراليا
بلجيكا
كندا
الدانمرك
فنلندا
فرنسا
ألمانيا
أيرلندا
إيطاليا
لكسمبرغ
هولندا
نيوزيلندا
النرويج
السويد
سويسرا
المملكة المتحدة

١٦ - وتشير البيانات المتاحة بشأن إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٧ أن معدلات الصرف ستؤثر في انخفاض المساعدة المقدمة من المانحين في ميدان السكان في ١٩٩٧ إذا ما حسبت بالدولار. فقد أجريت عملية حسابية لستة عشر بلدا عضوا في لجنة المساعدة في مجال التنمية تساهم في صندوق الأمم المتحدة للسكان بعملياتها الخاصة. وبدولارات الولايات المتحدة، قدمت تلك البلدان الستة عشر جميعها ٢٢٠ مليون دولار إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ١٩٩٦ و ١٨٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ أي بانخفاض إجمالي قدره ٣٣ مليون دولار. ومع ذلك، فلو أن أسعار الصرف السائدة عندما قُدمت المساهمات عام ١٩٩٦ قد ظلت كما هي عام ١٩٩٧، لبلغ إجمالي مساهمات تلك البلدان الستة عشر لعام ١٩٩٧ ما لا يقل عن ٢٠٩ ملايين دولار. وهكذا فإن الأموال المتاحة للبرامج التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في ١٩٩٧ كانت ستزيد بمبلغ ٢٢ مليون دولار، أي بنسبة ١٢ في المائة، على المبلغ الكلي الفعلي بالدولار. ويوضح الشكل الرابع (ج) كيف ارتفعت مساهمات المانحين في صندوق الأمم المتحدة للسكان بالعملة المحلية في ١٩٩٦ و ١٩٩٧ مقارنة بمساهمات ١٩٩٥ (الموحدة لتعادل مائة والمبينة كخط عمودي في الشكل).

١٧ - وقدمت الدانمرك، وهولندا، وسويسرا، وفنلندا، والسويد، والمملكة المتحدة، وكندا، وألمانيا، مساهمات كبيرة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ١٩٩٧ رغم القيود الشديدة المفروضة على الميزانيات والظروف الاقتصادية الصعبة في بعض الحالات. وحافظت اليابان على مركزها كأكبر بلد مانح لصندوق الأمم المتحدة للسكان بمساهمة يزيد صافيها على ٥٤ مليون دولار.

باء - الاتجاهات السائدة في مجال المساعدة المتعددة الأطراف بالمنح

١٨ - يشكل عدد من المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة والتي لها أنشطة متصلة بالسكان أو في أنشطة الصحة الإنجابية مصادر للأموال أيضا من أجل المساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، واللجان الإقليمية. وفي عام ١٩٩٥، تدفق زهاء ٤٤٠ مليون دولار من خلال تلك المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف. وفي ١٩٩٦ قُدرت بصورة مؤقتة الأموال من مصادر متعددة الأطراف بمبلغ قدره ٣٤٦ مليون دولار، غير أن عددا من المنظمات المتعددة الأطراف لم تعلن بعد عن مساهماتها. ويظل صندوق الأمم المتحدة للسكان أكبر مقدم للمساعدة في ميدان السكان، بمبلغ يقارب ٣٢٨ مليون دولار مبرمج في عام ١٩٩٦.

١٩ - وفي ١٩٩٦، انخفضت بعض الشيء الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي كانت قد ارتفعت خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ من ٢١٢ مليون دولار إلى ٣١٣ مليون دولار، لتصل إلى ٣٠٩ ملايين دولار. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان عددا كبيرا من البرامج والمشاريع في جميع أنحاء العالم النامي ويعد المصدر الرئيسي للتمويل في ميدان السكان للهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وقد سجل ازدياد في الترتيبات المتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي يقدم بواسطتها المانحون الثنائون المساعدة إلى مشاريع محددة من خلال الصندوق. وظل مجموع الأموال من مصادر متعددة الأطراف عند مستوى ١٤,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٥ وارتفع إلى مبلغ ١٨,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وسترتفع التدابير المتعددة الأطراف من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤقتا في ١٩٩٧ لتصل ٣٠ مليون دولار.

**الشكل الخامس - الاتجاهات السائدة في مجال القروض الإنمائية المتعددة
الأطراف في مجال السكان**

ملايين دولارات الولايات المتحدة

ملحوظة: بيانات ١٩٩٧ مؤقتة؛

وبيانات مصرف التنمية الآسيوي غير متاحة.

جيم - الاتجاهات السائدة في مجال المساعدة المتعددة الأطراف بالقروض

٢٠ - تشكل مصارف التنمية، التي تقدم القروض للبلدان النامية، مصدرا هاما متعدد الأطراف للأموال من أجل المساعدة في ميدان السكان. ويجرى تناول مساهمات مصارف التنمية على حدة لأنها تكون في شكل قروض بدلا من المنح ويجب سدادها. وتعكس مشاريع المصارف مجموعات كبيرة من اتفاقات الإقراض تبرم لسنة واحدة لكن يُعْتَزَم تمديدها لعدة سنوات. وتسجل الالتزامات المتعددة السنوات في السنة التي تتم فيها الموافقة عليها.

٢١ - وفي السنة المالية ١٩٩٥، أتاح البنك الدولي قروضا بلغت ٤٤٨ مليون دولار من أجل المساعدة في ميدان السكان، وفي ١٩٩٦ ارتفع ذلك المبلغ إلى ٥٠٩ ملايين دولار، وهو أكبر مبلغ خصصه البنك للأنشطة السكانية في أي سنة مالية (انظر الشكل الخامس). ومن ذلك المبلغ الإجمالي، قدمت المؤسسة الإنمائية الدولية قروضا بمبلغ ٢٥٣

مليون دولار بأسعار تساهلية جدا، كما قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضا بمبلغ ٢٥٦ مليون دولار بأسعار فائدة أقرب إلى الأسعار السائدة في السوق. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد البنك الدولي بأنه أنفق ما يزيد على ٨ ملايين دولار قُدمت لمانحين وسطاء في شكل منح لبرامج تعنى بالسكان والصحة الإنجابية.

٢٢ - وفي السنة المالية ١٩٩٧ (السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧)، انخفضت قيمة القروض التي قدمها البنك الدولي في مجال الصحة والتغذية والسكان إلى ٩٤٠ مليون دولار بعد أن بلغت ٢,٣ بليون دولار في السنة المالية ١٩٩٦. ورغم أن تلك المبالغ الإجمالية لم يجر بعد توزيعها بحسب القطاعات الفرعية، فإن التقدير الأولي لقروض ١٩٩٧ لمشاريع السكان والصحة الإنجابية يبلغ ٢٣٠ مليون دولار، أي أقل من نصف مجموع قروض ١٩٩٦.

٢٣ - ولم تنفك القروض الإنمائية في ميدان السكان تعتبر في العادة عنصرا من مجموع المساعدة الدولية. على أن القروض التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير التابع للبنك الدولي ليست منحا ولكن تعد قروضا تجارية ويجب تسديدها مع الفائدة. ومن جهة أخرى، تعد قروض المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي منحا في الغالب: تتضمن غالبا فترة إعفاء طويلة من السداد، وهي بدون فائدة ولها أجل سداد طويل لرأس المال (٣٥-٤٠ سنة).

٢٤ - وتشمل مصارف التنمية الإقليمية الأخرى التي تقدم قروضا لمشاريع في ميدان السكان مصرف التنمية الآسيوي. وأتاح مصرف التنمية الآسيوي ١٢ مليون دولار للمساعدة في مجال السكان في عام ١٩٩٥، غير أنه لم يُبلغ في ١٩٩٦ إلا عن قروض بمبلغ مليون واحد من الدولارات. وأفاد مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أنه رغم أن دعم تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية الأساسية يشكل جزءا من العديد من القروض التي يقدمها لقطاع الصحة، فإنه يستحيل، فصل العناصر المتصلة بالسكان عن مجموع مبالغ القروض. وفي ١٩٩٦، وافق مصرف التنمية للبلدان الأمريكية على قروض قدرها ٤٨٤ مليون دولار لبرامج وخدمات الصحة العامة، سيستعمل جزء منها في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

دال - الاتجاهات في المساعدة الخاصة

٢٥ - ثمة مصدر هام آخر للمساعدة السكانية الدولية يأتي من القطاع الخاص بما في ذلك المؤسسات والمنظمات الخاصة وسواهما من المنظمات الدولية غير الحكومية. ففي عام ١٩٩٠، قدمت المصادر الخاصة ٤٨ مليون دولار من أجل المساعدة السكانية. وارتفع بصفة عامة مقدار المساهمة التي قدمتها المصادر الخاصة منذ ذلك الوقت، وتشير البيانات الأولية لعام ١٩٩٦ إلى أن مجموع المساعدة قد وصل إلى ١٤٠ مليون دولار. والمنظمات التي قدمت معظم الأموال للمساعدة السكانية في عام ١٩٩٦ هي مؤسسة فورد، ومؤسسة روكفلر ومؤسسة ماك آرثر، ومؤسسة هيوليت، ومؤسسة ميللون (انظر الشكل السادس).

هاء - أوجه الإنفاق حسب قناة المساعدة والمنطقة الجغرافية

٢٦ - يَشكّل القطاع غير الحكومي أيضا، إضافة إلى كونه من المصادر الهامة للأموال الرئيسية للمساعدة السكانية، إحدى القنوات الوسيطة الرئيسية للأموال السكانية. وفي عام ١٩٩٠، استأثرت المنظمات غير الحكومية بثلاث مجموع النفقات النهائية للمساعدة السكانية. وكما يتبين من الشكل السابغ اتسعت بصفة عامة قناة المنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ المشاريع/البرامج، وفي عام ١٩٩٦ عملت المنظمات غير الحكومية بصفة وسطاء فيما يتعلق بنصف مجموع المساعدة الدولية تقريبا المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

الشكل السادس - المساعدة السكانية المقدمة من المصادر الخاصة، ١٩٩٤-١٩٩٦

بملايين دولارات الولايات المتحدة

ماك آثر
هيوليت
اميللون
روكفلر
فورد

الشكل السابع - المساعدة السكانية مبنية حسب القنوات، ١٩٩٠-١٩٩٦

بملايين دولارات الولايات المتحدة

المنظمات غير الحكومية

ملاحظة: بيانات عام ١٩٩٨ مؤقتة.

الشكل الثامن - المساعدة السكانية مبنية حسب منطقة المقصد، ١٩٩٠-١٩٩٦

بملايين دولارات الولايات المتحدة

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

آسيا والمحيط الهادئ

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

ملاحظة: بيانات عام ١٩٩٦ موقفة.

٢٧ - وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، ازدادت النفقات السكانية المخصصة للبلدان النامية، مع بعض الاختلافات، في جميع مناطق العالم، كما هو مبين في الشكل الثامن. وخلال العِقد الأخير، فإن الأموال المخصصة للمساعدة السكانية التي أنفقت في منطقتي آسيا والمحيط الهادي، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانت أكثر منها في أية منطقة أخرى: إذ تتلقى هاتان المنطقتان حالياً ما يزيد على ٧٠ في المائة من مجموع المساعدة الدولية وقد استأثرت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لوحدها بنسبة ٣٧ في المائة من مجموع المساعدة في عام ١٩٩٦. كما ارتفعت في الآونة الأخيرة الحصة المخصصة إلى البلدان الواقعة في شمال أفريقيا وغرب آسيا. ومن ناحية أخرى، حصلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا على قدر أقل نسبياً من المساعدة الدولية في عام ١٩٩٦ عما قبله.

ثالثاً - الموارد المالية المحلية المخصصة للسكان

٢٨ - عقب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في عام ١٩٩٤، قطع صندوق الأمم المتحدة للسكان على نفسه عهداً بأن يقوم على نحو شامل بجمع بيانات عن التدفقات المحلية لتكملة قاعدة بياناته المتعلقة بالمساعدة المقدمة من المانحين الخارجيين. وأُرسلت في حزيران/يونيه ١٩٩٧ استبيانات إلى ٦٢ من ممثلي الصندوق الذين يغطون ١٥٤ بلداً؛ وأُرسل على وجه الإجمال ما يزيد على ٦٠٠ استبيان إفرادي إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية الموجودة في تلك البلدان.

٢٩ - ولغاية ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وهو الموعد النهائي لإعداد هذا التقرير، قدم ٥٣ بلداً بيانات عن تدفقات الموارد المحلية للأنشطة السكانية (وهناك بيانات عديدة أخرى لا تزال في طريقها إلى التسليم)؛ ومن أصل تلك البلدان، هناك ١٧ بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ١٢ بلداً في آسيا والمحيط الهادي و ١٥ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأربعة بلدان في غربي آسيا وشمال أفريقيا وخمسة بلدان في أوروبا الشرقية. وتمثل تلك الردود ما يزيد على ٦٠ في المائة من مجموع سكان البلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية (باستثناء الصين). وتغطي البيانات المدرجة أدناه، المبوبة حسب المنطقة، ما يزيد على ٣٠ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(٧)، وحوالي ٤٠ في المائة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشمال أفريقيا وغربي آسيا، وما يزيد على ثلاثة أرباع آسيا (باستثناء الصين) والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وسيكون معروفاً على اللجنة بيان غير رسمي يوفر لها صورة أوضح عن تدفقات الموارد المحلية من البيانات التي أمكن الحصول عليها لغاية الآن.

ألف - تقدير إجمالي تدفقات الموارد المحلية (من الحكومات والمنظمات غير الحكومية)

٣٠ - يتضمن الجدول ١ تقديرات للتدفقات المالية المحلية مستمدة من مصدرين رئيسيين هما: الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وثمة مصدر رئيسي ثالث للتمويل، هو القطاع الخاص (الأفراد والأسر المعيشية) وهو مصدر لا يمكن إدراجه لغاية الآن بسبب عدم توفر بيانات كافية بشأنه. وبغض النظر عن التمويل الخاص، يقدر الرقم الكلي المتعلق بتدفقات الموارد المحلية للسكان في عام ١٩٩٦ بالنسبة لجميع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بحدود ٧ بلايين دولار، كما هو مبين في الجدول ١ (العمود الأول)^(٨). ويستند ذلك التقدير المؤقت

إلى بيانات عام ١٩٩٦ المستمدة من ٥٣ بلداً؛ ويخضع للتنقيح عند استلام بيانات من البلدان الأخرى. ويقدر المجموع الكلي الأولي للتدفقات المالية المحلية الخاصة بالسكان في عام ١٩٩٦ بمبلغ ٨ بلايين دولار، إذا احتسب على أساس استخدام تقدير موجود لحصة الموارد الخاصة من مجموع التدفقات المحلية (١٤ في المائة).

الجدول ١ - نفقات الحكومات والمنظمات غير الحكومية
للأغراض السكانية في عام ١٩٩٦: جميع البلدان النامية
والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

المجموع المحلي (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	المجموع المحلي (دولار لكل مائة من السكان)
٢٠٠	٣٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	
٣٠٠ ٥	٩١
آسيا والمحيط الهادئ	
١ ١٠٠	٢٣١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	
٣٠٠	٨٩
شمال أفريقيا وغربي آسيا	
١٠٠	٣٣
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	
٧ ٠٠٠	٨٨
المجموع الكلي	

ملاحظة: في العمود الأول، تقديرات عام ١٩٩٥ المتعلقة بالصين مدرجة تحت آسيا والمحيط الهادئ.

باء - نفقات الحكومات والمنظمات غير الحكومية حسب النصيب الفردي

٣١ - لغاية ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ورد من المصادر الحكومية ٢٢٤ استبياناً عن تدفقات الموارد المحلية، كما ورد من المنظمات غير الحكومية الوطنية ٢٦١ استبياناً آخر وقد جرى تجهيزها جميعاً. ويوضح الجدول ١ - (العمود الثاني) نتائج عملية جمع تلك البيانات موقوفة بالموعد النهائي المشار إليه أعلاه. وكما يتوقع، كانت حكومات البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمنظمات غير الحكومية الموجودة فيها من بين أقل البلدان التي أنفقت على برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حيث بلغ معدل إنفاقها ٣٧ دولاراً تقريباً لكل مائة من السكان. وكذلك أنفقت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مبلغاً ضئيلاً على الأنشطة المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأنفقت البلدان الواقعة في شمال أفريقيا وغربي آسيا حوالي ٨٩ دولاراً لكل مائة من السكان وأنفقت البلدان الواقعة في آسيا (باستثناء الصين) ٩١ دولاراً. وتتميز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن المناطق الأخرى من حيث أنها أنفقت حوالي ٢٣١ دولاراً لكل مائة من السكان على الخدمات المتصلة بالمجموعة المقدرة التكاليف من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وإذا أُخذت جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر

بمرحلة انتقالية كمجموعة، فإن حكوماتها والمنظمات غير الحكومية العاملة فيها قد أنفقت محليا على الأنشطة السكانية حوالي ٨٨ دولارا لكل مائة من السكان.

جيم - الإيرادات من المنظمات غير الحكومية الوطنية

٣٢ - يعطي الجدول ٢ صورة عامة عن كل من مصدر إيرادات المنظمات غير الحكومية وعن مستوى تلك الإيرادات. وبصفة عامة، يأتي ثلثا تمويل المنظمات غير الحكومية تقريبا من المساعدة الدولية ويأتي الثلث الباقي في شكل أقساط متساوية من الحكومات الوطنية والتمويل الذاتي. وعلى الصعيد العالمي، فإن إيرادات المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان السكان تقارب وسطيا أربعة دولارات من دولارات الولايات المتحدة لكل مائة شخص. وتبين تلك البيانات، بوصفها أحد المصادر المحلية الإضافية للموارد المالية أن لبرامج المنظمات غير الحكومية أثر أقل نسبيا من أثر البرامج الحكومية.

٣٣ - وكما يتبين من العمود الأول من الجدول ٢، فإن حكومات البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وآسيا والمحيط الهادئ، وشمال إفريقيا وغربي آسيا لا تعطي سوى قدر ضئيل من الدعم المالي إلى المنظمات غير الحكومية. أما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فإن المنظمات غير الحكومية تحصل على خمس إيراداتها تقريبا من مصادر وطنية وتحصل المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ما يزيد على خمس إيراداتها من الحكومات^(٩). ومن ناحية أخرى، تعد الإيرادات الذاتية - التي تأتي بصفة رئيسية عن طريق الرسوم التي يدفعها المستعملون والهدايا الخيرية - مصدرا هاما من مصادر الإيرادات في بعض المناطق، ولا سيما في شمال إفريقيا وغربي آسيا حيث يأتي خمسان من مجموع إيرادات المنظمات غير الحكومية عن ذلك الطريق (انظر العمود الثالث من الجدول ٢). إلا أن المنظمات غير الحكومية العاملة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تعتمد بصورة شبه كلية على المساعدة الدولية.

٣٤ - ويبين العمود الأخير من الجدول ٢ مستوى إيرادات المنظمات غير الحكومية بالمقارنة مع السكان المستهدفين، وهي مدرجة بقيم دولارات الولايات المتحدة لكل مائة من السكان. ويتضح منه أن إيرادات المنظمات غير الحكومية لكل مائة من السكان تتراوح من دولار واحد في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى ٢٠ دولارا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبصفة عامة، لا تتناول المنظمات غير الحكومية سوى ٥ في المائة تقريبا من مجموع الأموال المحلية المتاحة لتنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وتعتبر الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في البلدان الآسيوية صغيرة النطاق، بالنسب المئوية، إذا ما قورنت بالبرامج السكانية التي تقوم بها الحكومات، إذ لا تدير تلك المنظمات سوى ٢ في المائة تقريبا من الأموال المخصصة لذلك الغرض، وبالمقابل، فإن العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عمل هام للغاية حيث تتناول تلك المنظمات ما يزيد على ربع مجموع الأموال المخصصة للأنشطة السكانية.

الجدول ٢ - الإيرادات المحلية للمنظمات غير الحكومية للأغراض
السكانية في عام ١٩٩٦

من المصادر الوطنية	من المصادر الدولية	من المصادر الذاتية	مجموع الإيرادات	الإيرادات لكل ١٠٠ من السكان
(النسب المئوية)				
(بدولارات الولايات المتحدة)				
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢	٨٩	٨	١٠٠
آسيا والمحيط الهادئ	٩	٧١	٢١	١٠٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤٣	٤٥	١٣	١٠٠
شمال أفريقيا وغرب آسيا	٢	٥٨	٤٠	١٠٠
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	١٩	٦٨	١٣	١٠٠
المجموع الكلي	١٨	٦٥	١٧	١٠٠

ملاحظة: مجموع سطور النسب المئوية قد لا يصل إلى مائة بسبب تقريب الأرقام.

دال - اندونيسيا: دراسة حالة إفرادية

٣٥ - في آب/أغسطس ١٩٩٧، أجريت دراسة متعمقة عن إندونيسيا في إطار مشروع تدفقات الموارد الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الهولندي الديمغرافي المشترك بين الجامعات. ويُعتمد إجراء سيع دراسات حالات إفرادية من ذلك النوع في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ للقيام بصورة مستفيضة، باستطلاع قضايا جودة البيانات، وتوفير "عمليات فحص وقائية" لأساليب جمع البيانات الخاصة بالمشاريع، والتحقيق بعمق في مصادر التمويل الأخرى (المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص) والتعرف على كيفية تأثير برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على تدفقات الموارد.

٣٦ - ومن بين النتائج العامة التي توصلت إليها هذه الدراسة نتيجة مفادها أنه بالرغم من أن المساعدة الخارجية لعبت دورا هاما في بداية برنامج الأنشطة السكانية في اندونيسيا فإن الدعم المقدم من الحكومة يصل الى ٩٠ في المائة تقريبا من التكلفة الإجمالية للبرنامج. وتعتمد المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تقوم بدور متزايد

في توفير الخدمات اعتمادا كبيرا على الموارد الخارجية. ولهذا لا تزال هناك حاجة للمدخلات المقدمة من المانحين لدعم المنظمات غير الحكومية ولتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب أيضا.

٣٧ - ويجري كعملية طبيعية التحول من البرامج التي تركز على تنظيم الأسرة الى البرامج التي تركز بصورة أكبر على نهج الصحة الإنجابية. وتعتزم الحكومة أن تخفض باستمرار من دورها في تمويل الأنشطة المتصلة بالسكان وأن تترك المجال للقطاع الخاص. وبحلول عام ٢٠٠٠، ينبغي أن توفر من مصادر خاصة نسبة ٥٠ في المائة من خدمات منع الحمل وأن تنخفض مشاركة الحكومة في نهاية المطاف الى ٢٠ في المائة.

٣٨ - وأجرت الدراسة تقديرات لتكاليف استعمال وسائل منع الحمل بالنسبة للأسر المعيشية الخاصة في اندونيسيا. ومن أصل ما مجموعه ٨٢ مليون دولار في عام ١٩٩٥ من الإنفاق الخاص على وسائل منع الحمل، أنفقت الأسر ٣٥ مليون دولار على تلك الوسائل في المستوصفات الحكومية و ٤٧ مليون دولار عن طريق قنوات خاصة تماما. وبلغ مجموع النفقات المبلغ عنها في عام ١٩٩٦ التي أنفقتها الحكومة والمنظمات غير الحكومية في اندونيسيا على مجموعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ٢٤٤ مليون دولار. وبناء عليه، تستأثر الأسر المعيشية بحصة كبيرة من مجموع النفقات - ربع النفقات على الأقل في اندونيسيا - مما يبين بوضوح ضرورة أخذ إنفاق القطاع الخاص بعين الاعتبار عند حساب إسقاطات مجموع تدفقات الموارد.

رابعا - حشد الموارد والاحتياجات من الموارد لتنفيذ برنامج

عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٣٩ - في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قدر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن تنفيذ البرامج في مجال الخدمات الأساسية للصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة والوقاية من الأمراض التي تنتقل بواسطة الاتصال الجنسي (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب)، وتحليل السياسة السكانية والإنمائية سيكلف ١٧ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠. وأوصى في برنامج العمل أن يأتي نحو ثلثي التكاليف المتوقعة في البلدان النامية من مصادر محلية وأن يأتي الثلث - أو ٥,٧ بلايين دولار - من مجتمع المانحين الدولي. واعتبرت هذه أهدافا عالمية لا تنطبق بالضرورة على الصعيدين الإقليمي أو الوطني.

٤٠ - وإضافة إلى مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف، يدعو برنامج العمل أيضا إلى وضع برامج إنمائية اجتماعية - اقتصادية مصممة لتعزيز نظم إيصال الرعاية الصحية الأساسية وبرامج بقاء الطفل، وتوفير التعليم الأساسي العام، وتحسين مركز المرأة وتمكينها، وإيجاد العمالة، ومعالجة الشواغل البيئية، وتقديم الخدمات الاجتماعية ومعالجة القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي المطرد.

٤١ - وستلزم موارد إضافية لدعم البرامج التي تتناول هذه الأهداف الاجتماعية الأوسع نطاقا. وأحد الإجراءات المهمة في هذا الصدد هو مبادرة ٢٠/٢٠ التي يلتزم المانحون بموجبها بتخصيص ٢٠ في المائة من المساعدة

الإنمائية لتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية بينما توافق البلدان النامية أيضا على تخصيص ٢٠ في المائة من ميزانياتها الإنمائية للغرض نفسه. ورعت حكومتا النرويج وهولندا اجتماعا دوليا في أوصلو في نيسان/أبريل ١٩٩٦ لمناقشة تنفيذ هذه الاتفاقات فيما بين البلدان المهتمة. ومن المزمع عقد اجتماع متابعة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في فييت نام للإحاطة علما بما أحرز من تقدم في مجال تطبيق مفهوم ٢٠/٢٠. وإحدى القضايا الملموسة التي سوف تناقش في اجتماع عام ١٩٩٨ هي اتفاق ٢٠/٢٠ في ناميبيا. وتكشف إحدى الدراسات للموارد المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية والتي أنجزت مؤخرا في ناميبيا أن كلا من مخصصات الحكومة والمانحين قد تجاوزت مستوى ٢٠ في المائة، مما أفضى إلى تنمية متوازنة.

ألف - مبادرات بشأن تدفقات الموارد

٤٢ - اضطلع عدد من الحكومات والمجتمع الدولي خلال ثلاث سنوات من انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعدة مبادرات لزيادة تدفقات الموارد من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. ولن نتناول هنا سوى الإجراءات الحديثة (الإجراءات التي اتخذت منذ تقرير العام الماضي الذي تطرق بشكل خاص إلى مبادرات بدأتها حكومات مانحة مختلفة، بما فيها اليابان، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والدانمرك، وهولندا، وأستراليا.

٤٣ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعا مع المانحين لاستعراض ما أحرز من تقدم منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مجال حشد الموارد، ولتقصي سبل زيادة التمويل. وأكد المشاركون في الاجتماع على ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية تعبئة الموارد. ورأوا أيضا أنه يلزم إجراء تحليل بعناية لما يترتب على الفشل في بلوغ الأهداف التي حددها المؤتمر الدولي للموارد من نتائج على خصوبة الإنجاب، والوفيات والصحة، ويلزم نشر النتائج من أجل الإيضاح لصانعي القرارات على نحو أفضل الضرورة الحيوية لزيادة الموارد. ولا يزال أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية يعلقون أهمية كبيرة على الأنشطة السكانية على النحو المبين في وثيقة الاستراتيجية الأخيرة وعنوانها تشكيل القرن الحادي والعشرين: مساهمة التعاون الإنمائي. ويستعرض تقرير صادر عن أمانة لجنة المساعدة الإنمائية في آب/أغسطس ١٩٩٧ وعنوانه "هل سيفني المانحون بالتزاماتهم في القاهرة" مبرر زيادة المساعدة الدولية لتنفيذ برنامج العمل، وهو بمثابة تنبيه لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية.

٤٤ - اضطلع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ببرنامج عالمي لرصد الموارد المالية، الخارجية والداخلية على السواء، المصروفة على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ومعالجتهما. وستعين المعلومات المستقاة من ذلك المصدر الجديد في الحصول على تقديرات أفضل للموارد المخصصة للوقاية من الأمراض التي تنتقل بواسطة الاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والتي تعد أحد أربعة مكونات رئيسية لمجموعة الإجراءات المتكاملة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤٥ - ويواصل الاتحاد الأوروبي زيادة ما يقدمه من مساعدة في مجال الصحة الإنجابية. فإلى جانب إبرام لاتفاق تعاون بقيمة ٣١ مليون دولار مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم البرامج السكانية في بلدان آسيوية، يقوم

الاتحاد الأوروبي بالتفاوض على التزام مع الهند لمشروع جديد في مجال الصحة الإنجابية وصحة الطفل تقدر قيمته بنحو ٢٣٢ مليون دولار. وواصل الاتحاد الأوروبي أيضا توسيع صلاته مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال إبرام عدد من الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية بشأن مشاريع سكانية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وبلدان رابطة الدول المستقلة.

٤٦ - ونظرا للاتجاه غير المؤاتي في تدفقات الموارد في عام ١٩٩٦، فإن مؤسسة هيوليت كانت سباقا في تشكيل مجموعة غير رسمية من المؤسسات الخيرية الخاصة التي لها اهتمام خاص بكفالة حشد ما يكفي من موارد لتنفيذ برنامج العمل. وسيكون أحد أهداف المجموعة توسيع قاعدة الموارد من خلال توعية المانحين غير التقليديين المحتملين في القطاع الخاص بضرورة بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤٧ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان برعاية اجتماع بين المانحين، والشركات المصنعة لوسائل منع الحمل، والبلدان النامية، بقصد المساعدة في زيادة الأسواق التجارية لحبوب منع الحمل في البلدان النامية. وتركزت المناقشة على كيفية التوفيق بين ما للشركات التجارية من دراية فنية في توسيع الأسواق وحاجة القطاع العام إلى خدمة شرائح السكان ذوي الدخل الأكثر انخفاضا.

٤٨ - ويشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يقوم به الأمين العام من مبادرات لزيادة الاتصالات مع القطاع الخاص لكي يساعد في تحسين تقاسم الأعباء ودعم عملية إصلاح الجانب التمويلي للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة.

باء - زيادة تحليل الاحتياجات من الموارد

٤٩ - يدعو برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المجتمع الدولي إلى أن يقيم على أساس منتظم الاحتياجات المحددة للبلدان في ميدان السكان والتنمية (الفقرة ١٦-٢٨). وقدم برنامج العمل تقديرات عالمية للموارد المطلوبة، وقدرت وثيقة معلومات أساسية أعدت للمؤتمر الاحتياجات الإقليمية. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود لتحسين المعلومات عن الاحتياجات على الصعيد الوطني.

٥٠ - ولا يزال تقدير تكاليف مكونات محددة للصحة الإنجابية يشكل تحديا رئيسيا ينبغي مواجهته في أثناء سعي البلدان لتكييف برامجها على نحو يحقق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقام البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية برعاية اجتماع غير رسمي لدراسة دور التحليل المالي والاقتصادي في وضع مشاريع/برامج الصحة الإنجابية. وأصدر مجلس البحث الوطني (الولايات المتحدة الأمريكية) مؤخرا دراسة رئيسية عنوانها الصحة الإنجابية في البلدان النامية: توسيع نطاق الأبعاد، واستنباط الحلول، وهي تقوم بفحص المسائل التنفيذية بالتفصيل كما تناقش التكاليف أيضا. وتشمل المبادرات الأخرى برنامجا لمجلس السكان سيساعد في وضع تحديد أفضل للمكونات التنفيذية الخاصة بتحسين نوعية الرعاية لتقديم الخدمات، والوقاية من نتائج الإجهاد غير المأمون، وتحسين الرعاية بعد الولادة وإدماج الوقاية من الأمراض التي تنتقل بواسطة الاتصال الجنسي في الرعاية

الصحية الإنجابية. وهذه المبادرات وغيرها تقوم بوضع حجر الأساس لإجراء تقديرات أفضل للاحتياجات من الموارد على الصعيد الوطني.

خامسا - نظام جمع البيانات عن تدفقات الموارد المالية

٥١ - منذ التقرير الأخير للجنة في عام ١٩٩٧، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوسيع وتحسين نظامه لجمع البيانات. فبالإضافة إلى رصد المساعدة الدولية للأنشطة السكانية ونشر نتائجها في تقريره السنوي "المساعدة السكانية العالمية"، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان مشروعاً تعاونياً مع المعهد الهولندي الديموغرافي المتعدد التخصصات لجمع البيانات بطريقة منتظمة عن تدفقات الموارد المحلية للأنشطة السكانية.

٥٢ - وأدى المشروع التعاوني بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الهولندي الديموغرافي المتعدد التخصصات إلى تحسين تغطية تدفقات الموارد الدولية، وإلى الجمع المنتظم للبيانات عن المخصصات والنفقات المحلية للحكومات، وكذلك عن تمويل المنظمات غير الحكومية للأنشطة السكانية، على النحو المبين في هذا التقرير. وأنشئت قاعدة بيانات لتدفقات الموارد الدولية والمحلية، يجري تحديثها سنوياً، وتعتبر مصدر معلومات قيم لمجتمع السكان بأسره.

٥٣ - وأنشأ المعهد الهولندي الديموغرافي المتعدد التخصصات صفحة استقبال على الإنترنت عنوانها هو التالي:

<http://www.nidi.nl/resflows>

ومن المقرر عقد اجتماع في أوائل عام ١٩٩٨ في مقر المعهد لمناقشة جمع البيانات وتصنيف مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تحضيراً لجولة عام ١٩٩٧ في عملية الاستبيانات، التي ستستخدم لجمع بيانات عن تدفق الموارد لعام ١٩٩٧ بشأن المساعدة المقدمة من المانحين وكذلك التدفقات المحلية. ومن المتوقع أن تحضر الاجتماع الأطراف المهمة بتحسين منهجية جمع البيانات، بما فيها المنظمات المانحة.

تصنيف الأنشطة السكانية

٥٤ - كان جمع البيانات عن تدفق الموارد في العامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ محاولة للبدء في تطبيق منظور المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إذ بدأ العمل بتصنيف للأنشطة السكانية أوثق صلة بمجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتضمنت استبيانات عام ١٩٩٥ بعضاً من فئات الأنشطة السكانية لم ترد في الاستبيانات السابقة، بما في ذلك فئات منفصلة تعكس النفقات في مجال خدمات الصحة الإنجابية الأساسية التي لا تتصل بتنظيم الأسرة، مثل تشخيص الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعلاجها وخدمات الإحالة والتوجيه الصحي؛

والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والرعاية الصحية للأم والرضع والأطفال.

٥٥ - وفيما يتعلق باستبيانات عام ١٩٩٦، أدخلت تعديلات إضافية بسيطة على فئات الأنشطة السكانية لتتماشى مع النظم الحالية لتسجيل البيانات التي تتبعها الوكالات التي توفر هذه البيانات. وكان التغيير الرئيسي في عام ١٩٩٦ هو استبعاد النفقات/المخصصات لرعاية الرضع والأطفال من عملية جمع البيانات. ونتيجة لذلك، ركزت عملية جمع البيانات في عام ١٩٩٦ على الفئات الأربع التالية: خدمات تنظيم الأسرة؛ وخدمات الصحة الإنجابية الأساسية؛ وأنشطة الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والبحوث الأساسية، وتحليل البيانات والسياسات الخاصة بالسكان والتنمية.

٥٦ - ومن الهام إبراز أن الأرقام الخاصة بعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ تستند إلى عناصر تصنيفية مختلفة بعض الشيء عن تلك التي استندت إليها الأرقام في السنين السابقة. وقد حصلت هذه التغييرات في السنوات الانتقالية التالية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نظرا لتحديث نظم تسجيل البيانات لتشمل الإطار الذي وضعه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعندما يتم حل الصعوبات المتعلقة بالتحديد الدقيق للإنفاق على كل مجموعة من مجموعات التدابير السكانية المحددة التكاليف ضمن النفقات المتعلقة ببرامج الصحة الإنجابية الواسعة النطاق، سيصبح بالإمكان تقديم سلسلة متسقة من البيانات تعدل بأثر رجعي لتضم قائمة محددة من المكونات.

سادسا - الاستنتاجات

٥٧ - يحلل هذا التقرير التدفقات المالية في ميدان السكان لعام ١٩٩٥، وبشكل أولي لعام ١٩٩٦. ففي عام ١٩٩٦، حدث انخفاض بالقيمة الدولار في المساعدة الدولية من المانحين للأغراض السكانية سواء كانت عبر القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف أو القطاع الخاص أو من المصارف الإنمائية، فبلغت ١,٨ بليون دولار، بعد أن كانت قد ارتفعت بشكل ملحوظ في السنتين السابقتين. ويعزى هذا الانخفاض جزئيا إلى عدم زيادة القيمة الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية أو إلى هبوطها، وإلى الظروف الصعبة التي واجهتها عدة بلدان مانحة في عام ١٩٩٦، كما تعزى إلى التغييرات التي طرأت على التعاريف المستخدمة في جمع المعلومات، وإلى انخفاض كبير بالنسبة لبلد مانح. ومن ناحية أخرى، كان من الاستنتاجات الإيجابية التي خلص إليها هذا التحليل استمرار عدة مانحين في إيلاء الأولوية للمساعدة في ميدان السكان وزيادة الحصة المخصصة للسكان من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٨ - وقد جمعت أيضا معلومات عن التدفقات المالية المحلية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتسمح هذه البيانات، رغم عدم اكتمالها حتى وقت إعداد التقرير، بوضع تقديرات للجهود التي تبذلها بلدان نامية وبلدان تمر بمرحلة انتقالية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فقد قدرت التدفقات المالية المحلية التي قدمتها تلك البلدان للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بحوالي ٨ بلايين دولار في عام ١٩٩٦، وهي تمثل حوالي ٨٠ في المائة من مجموع الموارد المتاحة للبرامج السكانية. ولكن هذه النسبة الإجمالية المرتفعة تحجب الحصة المحلية المنخفضة

جدا من التدفقات المحلية في البلدان الأكثر فقرا التي لا تقدر على توليد الموارد اللازمة. فباستثناء الهند والصين واندونيسيا والمكسيك من المجموع، تنخفض الحصة المحلية لباقي البلدان إلى ما يزيد قليلا عن النصف، مما يعني أن تلك البلدان تعتمد على المصادر الخارجية للحصول على زهاء النصف من الموارد التي تحتاجها لتمويل البرامج السكانية.

٥٩ - ويقدر بصورة مبدئية مجموع الجهد العالمي لتعبئة الموارد في عام ١٩٩٦، باستخدام النتائج الأولية لعملية جمع البيانات، بحوالي ١٠ بلايين دولار. ولكن مقارنة هذا المبلغ بالمبالغ المقدرة في السنوات السابقة قد تكون مضللة، وذلك، في نفس الوقت، لأن التعاريف المستخدمة في التصنيف قد تطورت لتراعي بشكل أفضل الإطار الذي وضعه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولأن البيانات عن تدفقات الموارد لعام ١٩٩٦ كانت أفضل من حيث الكم والكيف مما كان متوفرا في السنوات السابقة.

٦٠ - ويمثل هذا التقرير تحسنا كبيرا في توثيق التدفقات المالية على جميع المستويات، بالاستناد إلى تقرير السنة الماضية الذي كان أفضل من التقارير السابقة من حيث أنه قدم لأول مرة تحليلا لبيانات تدفقات الموارد المحلية. ويعزى التحسن في هذا التقرير أساسا إلى الترتيب الجديد بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الهولندي الديموغرافي المتعدد التخصصات بشأن إنتاج وتحديث قاعدة بيانات للتدفقات المالية. وبالرغم من أن هذا النظام قد صادف بعض المشاكل في مراحله الأولى كما كان متوقعا، فإن مصدر المعلومات هذا سيلبي، تدريجيا، احتياجات المجتمع الدولي من بيانات التدفقات المالية العالمية لرصد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٦١ - ومن المشجع أن نلاحظ السياسات الإيجابية جدا في مجال المساعدة السكانية التي تتبعها عدة بلدان مانحة منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلا عن استمرار قوة التدفقات المحلية. وتعتبر الأهمية المتزايدة التي أولاها العديد من البلدان المانحة لمجال السكان ضمن إطار مجموع المدفوعات المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية تطورا إيجابيا آخر في عام ١٩٩٦. ولكن الانخفاض الذي طرأ على إجمالي المساعدة الخارجية مخيب للآمال إلى حد ما، لا سيما بعد التفاؤل الذي اتسم به تقرير السنة الماضية، الذي وصف سنتين من النمو الواعد للموارد المقدمة من المانحين. ومن المأمول ألا يكون عام ١٩٩٦ سوى انقطاع مؤقت تتلوه تعبئة مطردة للموارد بغية تحقيق الأهداف التي حددها المؤتمر لعام ٢٠٠٠. ولا يزال النجاح في تنفيذ برنامج العمل مرتبطا بتحقيق مستويات أعلى من الموارد، بالاقتران بزيادة كفاءة استخدام الموارد. وسوف تحتاج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأجزاء من آسيا، وأقل البلدان نموا في جميع أنحاء العالم، قدرا أكبر ومتزايدا من الموارد من المجتمع الدولي، وينبغي أن تزيد جميع البلدان من مواردها المخصصة للسكان والصحة الإنجابية.

الحواشي

- (١) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٧ (E/1995/27).
- (٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الأول.
- (٣) لم تتوفر بعد معلومات متعلقة بعام ١٩٩٦ عن اليابان، وهو أحد المساهمين الرئيسيين في المساعدة في ميدان السكان، ولهذا يستخدم هذا التقرير مستوى المساعدة المقدمة من اليابان في عام ١٩٩٥؛ وتتضمن التقديرات الخاصة بالبرتغال وفرنسا ولكسمبرغ المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٦ فقط، وذلك لعدم تلقي استبياناتها بعد.
- (٤) لا تزال البيانات عن المساعدة المقدمة للوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما يتعلق بالولايات المتحدة غير متاحة حتى تاريخه.
- (٥) بلغت النفقات الفعلية في عام ١٩٩٦ التي أبلغت عنها ألمانيا ٩٦ مليون دولار، في حين أنها أبلغت عن مخصصات (أو التزامات) بمبلغ ١٢٧ مليون دولار؛ ولكن حرصاً على الاتساق، أدخلت المبالغ المقدمة من جميع المانحين في عام ١٩٩٦ في قاعدة البيانات لتدفق الموارد بوصفها نفقات، وسيجري الإبلاغ عنها بهذه الصفة.
- (٦) لا تزال البيانات المتعلقة بالإيرادات لعام ١٩٩٧ مؤقتة.
- (٧) استبيانات البرازيل قيد الإعداد، ولكنها ليست متاحة لاستخدامها في هذا التقرير.
- (٨) طريقة التقدير المستخدمة مباشرة. ضُربت الأرقام المأخوذة من العمود الأخير من الجدول ١ في مجموع السكان لعام ١٩٩٦ بالنسبة لكل منطقة، ثم جُمعت. ونظراً لعدم تلقي بيانات الصين في وقت يسمح بإدراجها في هذا التقرير، فقد استخدمت تقديرات عام ١٩٩٥ وأضيفت إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ووزع إجمالي النفقات للصين (المقدر في عام ١٩٩٥ بمبلغ ٣,٥ بليون دولار) على المكونات الأربعة التي وضعها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بنفس النسب المطبقة فيما يتعلق ببقية بلدان آسيا. وعلاوة على ذلك، لم يجر بعد تصنيف مبلغ ٤٧١ مليون دولار أبلغت عنه المكسيك لأنشطة الدعوة الإذاعية والتلفزيونية، ولم يدرج في قاعدة البيانات عند إعداد هذا التقرير. ونظراً لعدم توفر بيانات كاملة ولبساطة هذه الطريقة، ينبغي تناول هذه التقديرات الأولية بحذر.

الحواشي (تابع)

(٩) بالرغم من أن الغالبية العظمى من إيرادات المنظمات غير الحكومية من المصادر الوطنية تأتي من الحكومة الوطنية، فإن بعض المبالغ الصغيرة قد تأتي من مؤسسات وطنية أو من مصادر غير محددة.

(١٠) سيصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان تقريراً منفصلاً عن دراسة الحالة بشأن اندونيسيا؛ وستجرى دراسة حالة في كل من السنغال ومصر قبل نهاية عام ١٩٩٧.

— — — — —